واقع الاستثمار الأجنبي بالجزائر دراسة حالة القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2017

The reality of foreign investment in Algeria: A case study of the industrial sector during the period 2000-2017

عمارو يمينة[1] *

[1]جامعة معسكر (الجزائر)، amina.amarou@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/20 تاريخ القبول: 2021/05/02 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

عملية التنمية الصناعية تعتبر الهدف المنشود للدولة الجزائرية لذلك كان تركيزها في الآونة الأخيرة على زيادة جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودراسة كيفية مساهمتها في تطوير القطاع الصناعي لهدف زيادة القيمة المضافة منها, تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع و أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي خلال الفترة(2000-*2017*), المنهجية تعتمد الاسلوب الوصفي التحليلي.

وتم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في نمو القطاع الصناعي .لذلك توصي الدراسة بزيادة الحوافز والمزايا للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي من اجل تطوير القاعدة الصناعية.

الكلمات الافتتاحية: القطاع الصناعي, الناتج المحلي الإجمالي ,الاستثمار الأجنبي المباشر, الجزائر

تصنيف JEL: f21.f210

Abstract : *The industrial development process is the desired goal of the Algerian state, so its focus in recent times has been on increasing the attracting of FDI and studying how it can contribute to the development of the industrial sector with the aim of increasing the added value thereof. This study mainly aims to analyze the reality and impact of FDI on the growth of the industrial sector in Algeria during the period (2000-2017), and the methodology depends on the descriptive and analytical method.*

It was concluded that foreign direct investment does not affect the growth of the industrial sector.

Keywords: Industrial sector, FDIt, Gross domestic product, Algeria.

JEL Classification Codes: f21.f210

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

تقاس درجة تنمية وتقدم البلد بمدى تطوره في المجال الصناعي, فقد سعت الدول المتخلفة منها الجزائر منذ حصولها على استقلالها إلى العمل على تحويل اقتصادياتها إلى الطابع الصناعي عوض الزراعي و الاستخراجي الذي كان يميزها للحاق بمصاف الدول المتقدمة والتي هي صناعية، إلا أن الطريق كان شاقا وصعبا، نظرا لمتطلبات التصنيع التي تستوجب إمكانات مادية و بشرية وتكنولوجيا الأمر الذي استوجب على الجزائر دخول عالم الاستثمار الأجنبي بحثا عن هذه الطاقات المتطورة من حيث التكنولوجيا و كدا توفر راس المال حيث يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني, وإنشاء المدن الصناعية وإيجاد حل لمشكلة البطالة, وتحسين الإنتاجية من خلال ما يجلبه الاستثمار من تكنولوجيا ومعدات حديثة, والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نمو القطاع الصناعي. لهذا تسعى الجزائر إلى اتخاذ التدابير اللازمة ومنح الحوافز والضمانات التي تسهل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسوق المحلي، بهدف التحكم في عملية التحول لاقتصاد السوق وليبرالية الاقتصاد الوطني، حيث يتم ذلك بإدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار، وبعث الهياكل والأجهزة اللازمة لتطوير وتنمية الاستثمار هذه التغيرات الجوهرية أدت إلى ازدياد الدور الذي تلعبه الاستثمارات في القطاع الصناعي.

للوصول الى مستوى من التطور الصناعي في الجزائر تطلب منها البحث عن مصادر تمويل من الداخل والخارج, لذلك اتجهت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل عملية التنمية بشكل اكبر والتسريع من تحقيقها. حيث يلاحظ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تطورا ملحوظا حيث بلغت 1.081 مليار دولار في سنة **2005** ، لتواصل ارتفاعها على الرغم من تبعات الأزمة العالمية حيث بلغت 2.593 مليار دولار سنة 2008 إلا أن دلك لم يستمر حيث في سنة 2015 بسبب الظروف الأمنية في المنطقية العربية أدى إلى انسحاب المستثمرين الأجانب من المنطقة ككل فتم تسجيل التدفقات الاستثمارية بقيمة سالبة –**584** مليون دولار حسب إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية عن التدفقات الاستثمارية للجزائر لكن الأيادي الاستثمارية عادت للرجوع بقوة إلى الجزائر في سنة 2016 حيث سجلت قيمة التدفقات الاستثمارية 1.635 مليار دولار لكنها انخفضت نسبيا في سنة 2017 حيث سجلنا 1.203 مليار دولار من التدفقات الاستثمارية نظرا لعودة الهدوء و الأمن للمنطقة العربية.

وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر؟

1.1.فرضية الدراسة: تستند فرضية الدراسة على مايلي:

"تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر".

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الصناعي في الجزائر و عرض أثر الاستثمار الأجنبي المباشر عليه, من خلال توضيح تطور القطاع الصناعي خلال فترة الدراسة 2000-2016 حيث تُطبق هذه الدراسة في الجزائر بسبب الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي في التأثير على القطاع الصناعي, إضافة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر بتطوير القطاع الصناعي في المدة الأخيرة سعيا للابتعاد عن عائدات النفط التي أصبحت تتعرض لهزات قوية في الأسعار و هدا من اجل الوصول إلى استقرار الاقتصاد الوطني بعيدا عن هذه الهزات لأسعار النفط, مما استدعى ضرورة البحث عن أسباب نمو القطاع الصناعي، خلال الفترة الزمنية (2000-2016) وفقًا لمدى توفر البيانات.

في دراستنا هذه اعتمدنا على الأسلوب الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة من خلال توضيح تطور القطاع الصناعي في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الصناعي استنادا إلى الدراسات السابقة في الموضوع، وذكر المحددات الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تؤثر في تطور القطاع الصناعي, كما تعتمد الدراسة على الأسلوب القياسي لتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر. حيث يتناول الإطار النظري تطور القطاع الصناعي في الجزائر, وبيان مساهمة نمو القطاع الصناعي في إجمالي الناتج الخام, إضافة إلى التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تطوير الصناعة في الجزائر. ثم تأتي الدراسة التطبيقية لتوضح العلاقة بين هذين العنصرين و مدى تأثير الاستثمار الأجنبي في تنمية الصناعة في الجزائر.

2.تطور القطاع الصناعي في الجزائر

منذ الاستقلال والجزائر تعيش معركة حقيقية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة خارج قطاع المحروقات والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية و هذا يكون بفضل تكوين قاعدة صناعية تتواكب مع التطورات التكنولوجية الحاصلة و معايير الجودة العالمية في الإنتاج الصناعي لكن لم توفق في ذلك كونها لحد ألان تعتمد على مداخيل المحروقات المرهونة بمستويات الإنتاج و بتطور الأسعار في السوق الدولية.

ونتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة حيث تطور هذا القطاع يؤدي للمساهمة إلى جانب قطاع المحروقات في الرفع من مستوى الناتج المحلي و الفردي حيث "كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على

الاستمرار في المدى الطويل" (عبد الحليم محيسن, 2014) يتشكل القطاع الصناعي من العديد من الصناعات منها الإستخراجية والتحويلية، فالصناعات الاستخراجية هي التي تتولى استخراج المواد الخام من الطبيعة دون إجراء أي تغييرات ميكانيكية أو كيميائية عليها، أما الصناعات التحويلية فتتمثل في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتجات نهائية أو نصف مصنعة كصناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج، إضافة إلى الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية, الصناعة التحويلية تحتل مكانة جد هامة كونها تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات.

شهدت فترة محل الدراسة 2000-**2016** تحولات جذرية على عدة مستويات أهمها مستوى الاستقرار بداية من2005 و الذي سمح بدوره ببداية دخول المستثمرين الأجانب إلى الجزائر إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث ارتفع متوسط سعر البرميل من 28 دولار سنة 2003 إلى حوالي 112,9 دولار سنة 2011 حسب ما أعدته التقارير السنوية لبنك الجزائر.

تُدرك الجزائر تأثير تطور القطاع الصناعي على الناتج المحلى الإجمالي، إذ أن زيادة تطور القيمة المضافة القطاع الصناعي ، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحسين مستوى رفاهية المجتمع الجزائري. فبدون بناء صناعات وطنية قوية ومستقلة مبنية على استخدام الأساليب الحديثة الإنتاج الصناعي، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر, يُوضح الشكل(1) نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015).

الشكل 1: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة(2001-2016).

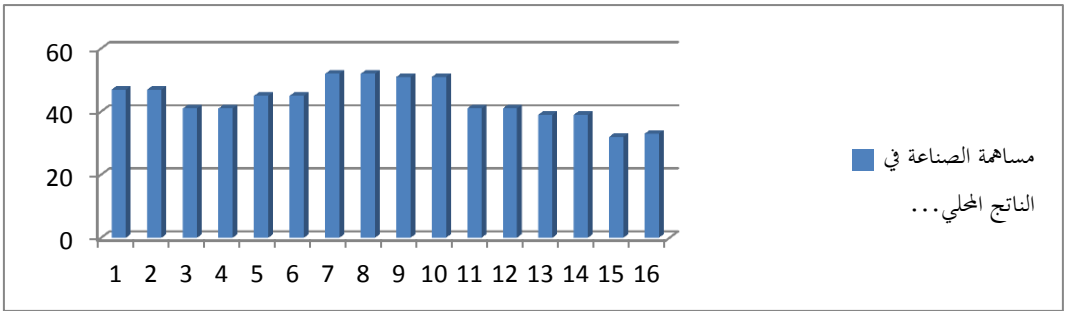

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات, 2017.

من الشكل يتضح أن مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي معا في الناتج المحلي الخام الإجمالي تميزت بعدم الاستقرار خلال هذه الفترة, حيث سجلت قيمة مضافة معتبرة بلغت 47 % في 2001 لكنها تراجعت بسرعة في 2002 الى 41% ثم بزيادة دخول الاستثمار الأجنبي إلى البلاد أدى إلى رفع هذه النسبة حيث وصلت إلى ذروتها حوالي 52 % بين سنتي 2006 و 2008 هذا نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية مع ارتفاع مستوى الإنتاج العالمي للنفط حيث ارتفعت نسبة صادرات الجزائر من النفط من حوالي 1,3مليون برميل في اليوم سنة 2004 إلى حوالي 1,43مليون برميل سنة 2006 لكن عادت إلى عدم الاستقرار و لا زالت في التراجع لحد الآن منذ 2010 أين تم تسجيل مساهمة القطاع لأقل من 40% نتيجة أيضا لسبب تراجع مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج الصناعي و يظهر ذلك جليا على مساهمة قطاع الصناعة التحويلية أين انخفضت هذه الأخيرة إلى 4% فقط كنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ابتداءا من سنة 2006, بينما تساهم الصناعة الاستخراجية بحصة الأسد أكثر من 90% في الناتج المحلي الخام إذ مساهمتها بلغت ذروتها بين 2006 و 2009 نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية التي تعتبر أهم عناصر الصناعة الاستخراجية مع ارتفاع مستوى إنتاج الجزائر للنفط لأكثر من 1,43مليون برميل لكن انخفضت هذه النسبة إلى % 36 فقط في الناتج المحلي الإجمالي و استمرت في الانخفاض إلى دون ذلك وكانت مساهمتها في 2015 ب % 28 فقط, هذا التدهور في صادرات الجزائر أنهك خزينة الدولة نتيجة انخفاض احتياطي الصرف مما أدى إلى محاولة بعث روح الاستثمار بشقيه المحلي و الأجنبي ابتداء من سنة 2016 بعد النكسة التي أصابت الاقتصاد الوطني في 2015 و التي تمثلت أساسا في انخفاض أسعار النفط من جهة و هروب المستثمرين الأجانب نتيجة لذلك و للأوضاع السياسية و الامنية السائدة في المنطقة العربية ككل حيث كانت التدفقات الاستثمارية سنة 2015 سالبة -584 مليون دولار. لذلك لجأت الجزائر إلى وضع المزيد من التحفيزات للمستثمرين للنهوض بقطاعها الصناعي.

الشكل 2:مساهمة الصناعة الاستخراجية و التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي (2001-2016).

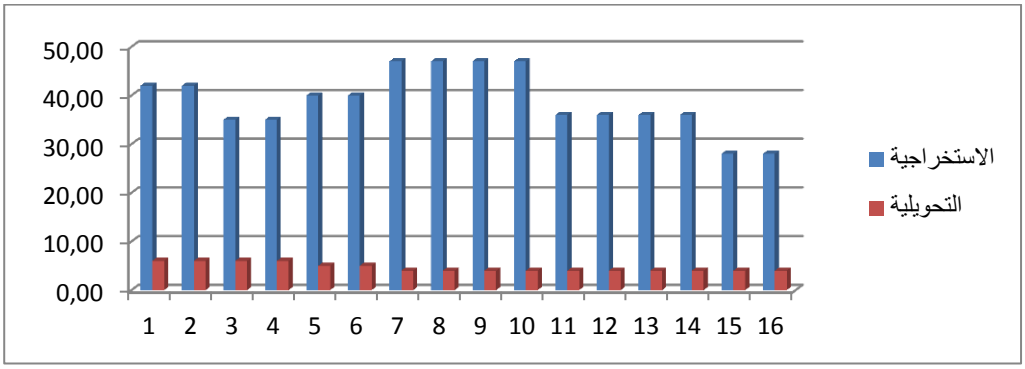

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ,**N°197/2016**, ص 39-53.

حسب ما يوضحه الرقم الاستدلالي العام للقطاع الصناعي خارج المحروقات نجد انه لا يزال يعاني من الركود وتدني من سنة لأخرى في مستوى الأداء و الإنتاج, ويمكن إرجاع السبب في ذلك الى السياسات التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة, حيث بدراسة قانون المالية نجد أنها كانت تخصص قدر كبير لقسم التسيير عوضا عن التجهيز, و هذا النقص و سوء التسيير لأموال الدولة أدى إلى تدهور مستوى إنتاجية المصانع رافقه ارتفاع للأسعار و من جهة أخرى الأموال المتزايدة الممولة لقسم التسيير أدت إلى تضاعف مستوى التضخم و تخفيض قيمة العملة الوطنية من اجل رفع جاذبية المنتجات الوطنية حتى تساهم في مستوى الصادرات الوطنية, كما أن إستراتيجية النمو حسب سياسة الدولة تتم في قطاع على حساب قطاع آخر مما أدى إلى اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، والمواد الأولية، والسلع الوسيطة واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي. أما فيما يخص مساهمة القطاعات المختلفة للصناعة نجد ثلاث قطاعات فقط تساهم في هذا الرقم الاستدلالي العام وهي قطاع المحروقات بنسبة 89,9%، وتأتي في المركز الثاني صناعة مواد البناء بنسبة 81,3%، ويليها قطاع المناجم والمحاجر بنسبة 73,7%، أما الصناعات الغذائية والتبغ نسبة 56,8%, أما باقي الصناعات الأخرى فتساهم بنسبة 48%.

الشكل 3: تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2001-2016

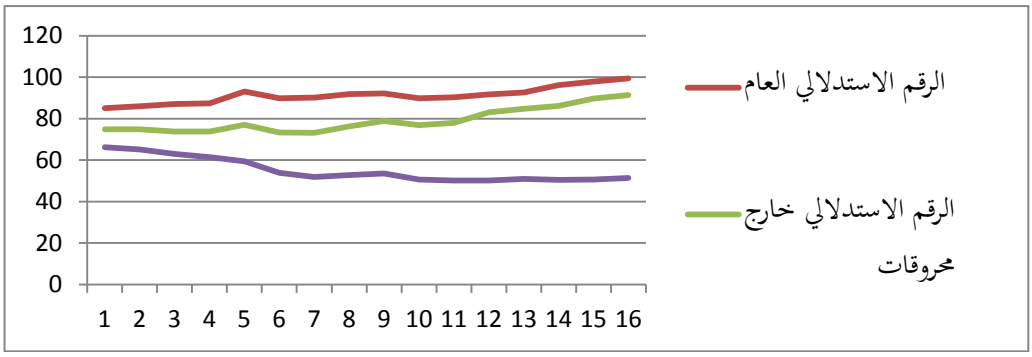

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ,2017.

3.دور الاستثمار الأجنبي في تطوير القطاع الصناعي:

عملت الجزائر خلال مرحلة التسعينيات على بذل مجهودات كبيرة و ذلك فيما يخص المجال القانوني و الاقتصادي بغية استقطاب المستثمرين الأجانب، حيت كرست حرية الاستثمار كمبدأ من جهة، وعملت على تحفيزها من جهة أخرى، فقامت الدولة بإصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر خلال هذه الفترة و ذلك في إطار سياسة صناعية تهتم بإنشاء و بزيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر أهمها الأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في 15-07-2008 المعدل و المتمم للامر01-03 المؤرخ في 20-08-2001 والمتعلق بتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي حيث يخص هذا الأمر الاستثمارات المحلية الخاصة وكذا الاستثمارات الأجنبية المنجزة ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات, الهدف الرئيسي لهذا الأمر في إنشاء مؤسسات صناعية جديدة وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الإنتاجية, حيث تم تسجيل خلال الفترة 2002-2012 حوالي 32004مشروع استثماري منها 31638 مشروع تابع للقطاع الخاص بنسبة **99 %**، بينما بلغت عدد المشاريع التابعة للقطاع العمومي 328 مشروع بنسبة **1%** أما عدد المشاريع المختلطة في إطار الشراكة فقد بلغ 38 مشروع، يتوضح من خلال هذه الأرقام أن كل التحفيزات و التسهيلات التي قامت بها الدولة في الآونة الأخيرة لم تكن كافية لتشجيع و جذب الاستثمارات الأجنبية. فبالرغم ما جاء به قانون الاستثمار لسنة 2001 من إجراءات تحفيزية لصالح المستثمرين وذلك قصد جعل بيئة الأعمال في الجزائر أكثر ملائمة واستقطابا لرؤوس الأموال الأجنبية نلاحظ من الشكل (4) أن حجم التدفقات النقدية للاستثمار الأجنبي لم ترتفع إلا بعد سنة 2005 لتواصل ارتفاعها حتى سنة 2009 أين بلغت التدفقات الاستثمارية ذروتها 2.754 مليار دولار لتكون بذلك أحسن سنة سجلت فيها

الجزائر أكبر حجم تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر إثر تبعات الأزمة المالية, لترتفع سنة 2016 حيث حققت 1.635 مليار دولار بعد النتائج السلبية لسنة 2015 حسبما جاء في تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2017 حول الاستثمار في العالم.

الشكل 4:حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي خلال الفترة 2000-2017

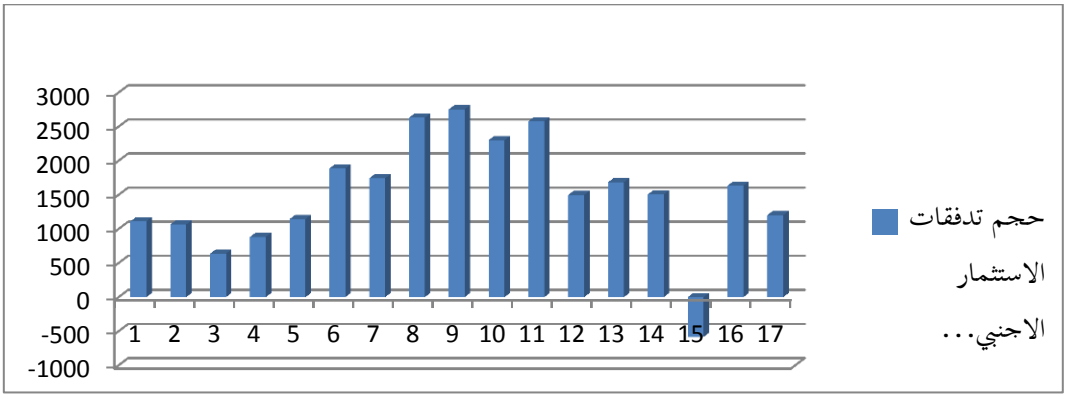

المصدر: تقرير الامم المتحدة للتجارة و التنمية

ذلك راجع إلى مدى نجاعة الإجراءات المتخذة لترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر، و هذا بعد شروعها في الإصلاحات الاقتصادية في الوقت الحالي , لكن بدراسة نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج الخام الموضحة في الشكل رقم (5) لا يسعنا إلا القول أن الجزائر لا تزال متأخرة بشان الإصلاحات التي تقوم بها لدعم و تحفيز الاستثمار الأجنبي و أن هذه الإجراءات لم يكن لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي وهذا يوضح بأن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير محفز ويتطلب مزيد من التحسين. حيث انه أقصى نسبة مساهمة للاستثمار الأجنبي كانت في سنة 2009 و قد بلغت 2% فقط ثم تراجعت بعد ذلك و مع مضاعفة الجزائر لسياسة التحفيزات سنة 2016 للمستثمرين الأجانب استطاعت استقطاب بعضهم لتحسن من نسبة المساهمة إلى 0,99% فقط في الناتج المحلي الإجمالي لذلك يبقى الوضع الاستثماري في الجزائر غير مؤهل لاستقطاب المزيد من المستثمرين و خاصة في القطاعات الصناعية الحساسة كالطاقة و الصناعات الالكترونية و غيرها.

الشكل 5: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2001-2016

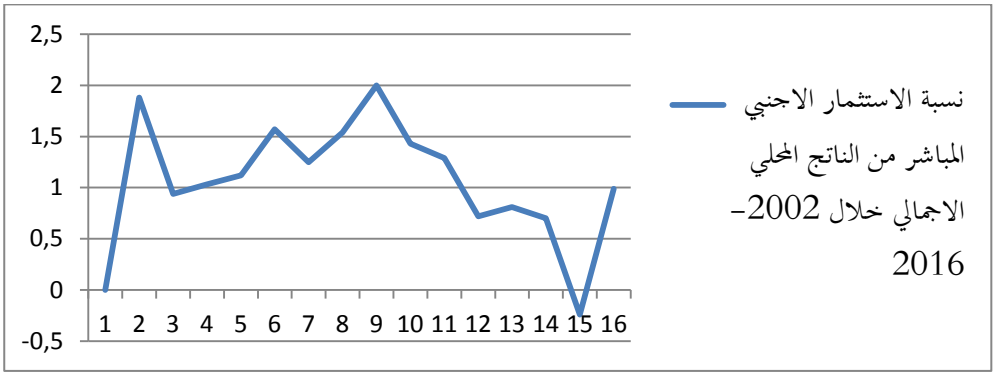

المصدر: حسب تقارير البنك الدولي www.banquemondiale.org

تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و تبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون ، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تطور القطاع الصناعي أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي ، و النمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما و يعتبر أحد محدداته. كدراسة Markusenو(1997)Venables التي خلصت نتائجها إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كمحفز للتنمية الصناعية بشكل عام, وتوصلت إلى أن توفير الظروف الملائمة لوجود الاستثمار الأجنبي يحفز ويخدم نمو التنمية الصناعية ,في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تطور القطاع الصناعي حيث نجد دراسة الشرع (2006), على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي التي توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثار سلبية على الدول العربية نتيجة استغلال الموارد الاقتصادية المتوفر لديها لصالح الدول الأجنبية، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و القطاع الصناعي .هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على هذا القطاع, ففي نفس هذا الإطار توصل"رفيق نزاري " في الدراسة التي قام بها بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب "و ذلك خلال الفترة 1991-2005، و التي استنتج من خلالها أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس كان سالبا و قد أثبت عدم استفادة و استغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية أما المغرب فكان التأثير إيجابيا لكن في فترة محدودة.

4.نموذج الدراسة

سنعتمد نموذج الانحدار المتعدد لدراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي تبعا لدراسة لمياء عبد العزيز فهد الفليج (2012) وكذا استنادا لدراسة عبد العظيم عبد الواحد الشكري (2015) و إدراج النموذج في البرنامج الإحصائي **(Eviews)** للحصول على نتائج الدراسة . حيث قمنا بصياغة المعادلة التالية:

$$\mathbf{VAI = C + \beta_1 FDI + \beta_2 CFG + \beta_3 TRAD + \beta_4 PP + \beta_5 LAB + \xi}$$

حيث:

VAI= نمو القطاع الصناعي، مُقاسًا بإجمالي القيمة المضافة بالمليون دينار جزائري**Valeur Ajoutée, Industriel.**

FDI= الاستثمار الأجنبي المباشر، مُقاسًا بإجمالي القيمة المضافة لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بالمليون دولار امريكي **Investissements Directs Etrangers**

CFG= اجمالي تكوين راس المال الثابت, مقاسا باجمالي الاستثمار المحلي بالدولار الامريكي **Capital Fixe Global.**

TRAD= التجارة الخارجية, مُقاسًا بالانفتاح التجاري بنسبة مئوية **Commerce International**.

PP= أسعار النفط بالدولار الامريكي لكل برميل. **Les Prix du Pétrole**

LAB=القوة العاملة, مقاسة بنسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى مجموع العاملين في الاقتصاد الجزائري..**Main d'oeuvre Industriel**

ξ = **المتغير العشوائي**.

5.**متغيرات النموذج:**

يتضمن النموذج القياسي على متغير تابع يتمثل بنمو القطاع الصناعي، ومتغير مستقل وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك متغير مستقل ثاني وهو التجارة الخارجية، بينما المتغير المستقل الثالث فيعبر عن التمويل الصناعي والمتغير المستقل الرابع عبارة عن أسعار النفط، والمتغير المستقل الخامس يمثل عن القوة العاملة في المصانع وسيتم التطرق إليها بشكل مبسط..

5 .1نمو القطاع الصناعي: يعبر عن متغير القطاع الصناعي بمؤشر إجمالي القيمة المضافة **(VAI)** و تعبر هذه القيمة عن مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الإجمالي للجزائر و تقدر هذه القيمة المأخوذة للدراسة بالمليون دينار جزائري ، هذه البيانات الخاصة بنمو القطاع الصناعي تم تحصيلها من الديوان الوطني للاحصائيات. وبناءً على دراسة (السعيد & سمير, 2000)، يعد إجمالي

القيمة المضافة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي ،. وهو يعتبر من أفضل المقاييس لقياس حجم القطاعات الاقتصادية.

2.5.الاستثمار الأجنبي المباشر: تم قياس الاستثمار الأجنبي المباشر **(FDI)** بمؤشر إجمالي القيمة المضافة لصافي لتدفقات الاستثمار بالمليون دولار أمريكي, وبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر مستمد من تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية, وبناء على دراسة (بندر, 2004) و دراسة رفيق نزاري (2005) يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من إحدى السياسات التي تنتهجها الدولة لتساهم في نمو القطاع الصناعي وتنويع إنتاجه, وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر مع نمو القطاع الصناعي في الجزائر, وبما يتوافق مع فرضية الدراسة.

5 .3. اجمالي تكوين رأس المال الثابت: يتكون إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (بناء الأسوار، والخنادق، وقنوات تصريف المياه، وغيرها)؛ ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية, يعبر عن هذا المتغير في النموذج بالرمز **(GFC)** و تم قياسه بإجمالي الرأس المال المستعمل بألف الدولار الأمريكي انطلاقا من نشريات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

5 .4.التجارة الخارجية: يعبر عن متغير التجارة الخارجية **(TRAD)**بمؤشر صادرات السلع و الخدمات (نسبة من إجمالي الناتج المحلي) , وهو عبارة عن إجمالي الصادرات مقسوم على الناتج المحلى الإجمالي, وبيانات التجارة الخارجية من البنك الدولي اعتمادا على نشريات سنة 2018. وبناء على دراسة (عاشور, 2011), تساهم التجارة الخارجية في زيادة تصدير السلع الصناعية للخارج مما يؤدي إلى نمو القطاع الصناعي.

5 .5.القوة العاملة في المصانع : العاملون في القطاع الصناعي العام أو الخاص يتلقون تعويضات على شكل أجور, أو رواتب, أو عمولات, أو تعويضات عينية و بالتالي هذا المتغير يمكن أن تؤثر تغير نسبته في القطاع على تطور هذا القطاع و على القيمة المضافة التي يمكن أن ينتجها و التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للدولة فبناءً على دراسة (الخطيب, 1997)، تساهم زيادة القوة العاملة في المصانع بشكل ايجابي وقوي على نمو وإنتاجيه القطاع الصناعي. تم حساب قيمة هذا المتغير **(LAB)**على شكل

نسبة العاملون في القطاع الصناعي إلى مجموع العاملين بشكل عام في الاقتصاد الجزائري انطلاقا من معطيات البنك الدولي اعتمادا على نشريات سنة 2018.

5 .6اسعار النفط: يعبر عن أسعار النفط **(PP)** بالدولار الامريكي لكل برميل, وبيانات أسعار النفط من منظمة أوبك, وبناء على دراسة (المحتسب, 2009), يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الدخل القومي للدول المنتجة, مما يساهم في ارتفاع مخصصات القطاع الصناعي في الجزائر.

6.نتائج الدراسة:

6 .1. قياس استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار جذر الوحدة:

قبل انجاز الاختبار بطريقة المربعات الصغرى العادية علينا أولا إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام برنامج (Eviews 10) و ذلك لاختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة حتى لا تكون نتائج اختبار الانحدار بشكل وهمي و إنما يكون تقدير النموذج القياسي بشكل صحيح. هناك عدد من الاختبارات التي تستخدم لهذا الغرض سنقوم هنا بإجراء اختبار جذر الوحدة **The Unit Root Test** تجنبا كما ذكرنا سابقا لمشكلة الانحدار الزائف, اختبار جذر الوحدة يحتوي على عدة اختبارات كلها تؤدي نفس الوظيفة و هي قياس استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات لذلك لن نجري جميع الاختبارات و إنما نركز على اختبار ديكي فولر الموسع و هو الأكثر استعمالا في البحوث المتعلقة بقياس استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات.

جدول 1: نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

المتغير	ADF		PP	
	Level	**First Difference**	**Level**	**First Difference**
VAI	−2.4563 0.3419	−4.5298 0.0127**	−2.4563 0.3419	−4.6461 0.0104**
FDI	−4.1817 0.0218**	−5.8432 0.0014***	−4.1817 0.0218**	−6.9723 0.0002 ***
TRAD	−1.3288 0.8441	−4.0639 0.0285**	−1.3288 0.8441	−4.1120 0.0262**
LAB	−0.8031 0.9447	−3.4843 0.0838*	−0.0132 0.9919	−12.3758 0.0000 ***
PP	−1.2323 0.8695	−4.3914 0.0212**	−1.2800 0.8575	−5.1676 0.0043***

***الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 1%, **الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 5%, *الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 10%.

من خلال الجدول نلاحظ أن السلاسل الزمنية للمتغيرات كلها التابعة و المستقلة أي أن جميع المتغيرات المؤثرة على القطاع الصناعي بالجزائر للمدة 2000-2017 ظهرت كلها غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية 1%, 5 %, 10% و ذ لك بإجراء التحليل عند مستوى السلسلة سواء بإجراء اختبار ADF الموسع بوجود حد ثابت و اتجاه عام أو بوجود القاطع فقط و حتى باختبار ADF البسيط , و لكن عند اخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية كلها و بوجود الحد الثابت و اتجاه العام ظهرت جميع السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات ساكنة أو بمعنى آخر مستقرة عند جميع مستويات المعنوية 1%, 5 %, 10% و تعتبر خالية من جذر الوحدة.

6 .2تحليل نتائج أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في الجزائر للفترة 2000-2017

يعبر الجدول(2) عن نتائج اختبار نموذج العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي بالقطاع الصناعي و المتغيرات الأخرى المفسرة له في الجزائر. يتضح من الجدول (2) على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع؛ وذلك بسبب ارتفاع قيمة (R^2), حيث بلغت قيمة هذا المعامل 78,59%, كما يشير معامل التحديد(R^2) الذي يظهر تفسير المتغيرات المستقلة المختارة في

النموذج في حدود 72 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (**VAI**) ، هذا يعني أن بعض العوامل المؤثرة في نمو القطاع الصناعي في الجزائر تم تناولها في بحثنا هذا, والنسبة المتبقية تعبر عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي وهو ما يعبر عنها بالمتغيرات العشوائية (**C**) و التي تعتبر مهمة كونها معنوية و نسبة تأثيرها على القطاع الصناعي مرتفعة حيث تبين أنها تؤثر بالإجمال بمعامل 48.65 في التغير الذي يحدث على مستوى التطور الصناعي من سنة لأخرى.

كما تظهر النتائج أيضا أن قوة هذا النموذج الذي يدرس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي بلغت **F** المحسوبة قيمة 11,93 عند مستوى دلالة 1%, ويدل ذلك إلى جودة النموذج القياسي ككل, أي أن النموذج القياسي معنوي إحصائيا. كما أن قيمة معامل الخطأ Durban-Watson (DW) تشير إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي إذ تساوي 1,91 قريبة من 2, لذلك يمكن الاعتماد على هذه النتائج في الحكم على قبول أو رفض الفرضية.

بالنسبة للعلاقة بين المتغير التابع (**VAI**) الذي يمثل نمو القطاع الصناعي، والمتغيرات المفسرة له يتضح معنوية القوة العاملة في المصانع, في حين لم تثبت معنوية بقية المتغيرات. يشير الجدول(2) إلى عدم معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر مع معامل سلبي الغير متوافق مع الفرضية، حيث بناءاً على قيمة (Prob t-stat) للمتغير المستقل(**FDI**) والتي قيمتها تساوي (0.1271) و هي قيمة اكبر من مستويات المعنوية كلها تبين أن المتغير غير معنوي، وهذا يعنى عدم قبول أي رفض فرضية الدراسة.

يبين المتغير المستقل(**TRAD**) الذي يمثل التجارة الخارجية، أن العلاقة بينه وبين نمو القطاع الصناعي(**VAI**) علاقة طردية، أي أنه إذا تغير نمو القطاع الصناعي بنسبة 1% تغير مؤشر العوائد على الصادرات من المنتجات الصناعية بنسبة 12,32%. نفس الشيء مع المتغير المستقل(**LAB**) والذي يمثل نسبة اليد العاملة في الصناعة بنمو القطاع الصناعي(**VAI**) هي علاقة طردية, أي أنه التغير الايجابي المتزايد لنسبة اليد العاملة في المصانع تساهم بشكل كبير جدا في نمو القطاع الصناعي.

جدول 2: نتائج النموذج القياسي لتاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع الصناعي

Dependent Variable: VAI
Method: Least Squares
Date: 01/26/21 Time: 20:49
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	48.65982	18.37101	2.648728	0.0201
FDI	-1.822332	1.118006	-1.629984	0.1271
TRAD	0.123257	0.326160	0.377905	0.7116
LAB	1.434277	0.462590	3.100532	0.0084
PP	-0.523864	0.446282	-1.173840	0.2615

R-squared	0.785994	Mean dependent var	91.30556
Adjusted R-squared	0.720145	S.D. dependent var	4.403938
S.E. of regression	2.329740	Akaike info criterion	4.759524
Sum squared resid	70.55996	Schwarz criterion	5.006849
Log likelihood	-37.83571	Hannan-Quinn criter.	4.793626
F-statistic	11.93646	Durbin-Watson stat	1.910433
Prob(F-statistic)	0.000271		

7.خاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن المتغير المستقل الأول الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوي، بالتالي تم رفض الفرضية التي استندت عليها هذه الدراسة ,وتعود عدم معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ضعف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة حيث أعلى قيمة لصافي تدفقات الاستثمار بلغت 2746 مليون دولار أمريكي سنة 2009 ثم عادت إلى الانخفاض في السنوات التالية ,ومن جهة أخرى اغلب هذه الاستثمارات كانت مقتصرة على مشاريع القطاعات ريعية (قطاع المحروقات), بينما القطاع الصناعي خارج المحروقات محل الدراسة لم توجه له إلا بعض المشاريع نتيجة معاناة هذا القطاع من مشاكل عديدة تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي إليه كغياب القوانين و التشريعات التي تنظمه مما أدى إلى ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع, لكن في المقابل نجد أن القطاع الصناعي له أهمية كبيرة في خلق القيم المضافة والتقليص من نسبة البطالة.

ومن خلال ما تم التوصل إلية من نتائج , توصي الدراسة بالآتي :

- بضرورة سن الأنظمة والقوانين للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بحيث تتسم بالوضوح، وذلك حتى يكون المستثمر الأجنبي على درايةٍ كافية، مما يسهل في عملية اتخاذ القرار. و كذا توجيهه نحو الصناعة خارج المحروقات و الابتعاد عن ريعية الاقتصاد و ذلك بوضع سياسات تنموية صناعية واضحة.

- بزيادة الحوافز والمزايا للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي من اجل تطوير القاعدة الصناعية في الجزائر, وبالتالي يساهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على إيراداتها النفطية.

- بإعادة النظر في السياسة الاستثمارية المنتهجة في الجزائر و توجيهها للقطاع الإنتاجي.

8. قائمة المراجع:

-بعداش عبد الكريم،(2008), الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري ،أطروحة دكتورة، الجزائر.

-البنك الدولي,(2016), بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

- الديوان الوطني للاحصائيات, حوصلة احصائية,1962-2011.

- السعيد بريكة, نور الهدى عمارة,(2015), استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر, مجلة العلوم الإنسانية, العددالرابع, ام البواقي,الجزائر.

-شبانة نادية,(2016), دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر, مجلة العلوم الإنسانية, ام البواقي, الجزائر.

-شهرزاد زعنيب، (2008), الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع أفاق, مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، العدد 08 بسكرة ,الجزائر.

-عبد العظيم عبد الواحد الشكري,(2016), القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة 2000-2014, مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقصادية, العدد4.

-عبد الحليم محيسن،(2014), القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، العدد الرابع، أبوظبي.

- لمياء عبدالعزيز فهد الفليج, نشوى مصطفى علي,(2012), أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية, جامعة الملك سعود.

-مخضار سليم, (2018),دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية, اطروحة دكتوراه, تلمسان,الجزائر.

-محمود فوزي شعوبي, اسماعيل بن قانة,(2014), دراسة سلوك مساهمة القطاعات الاقتصادية في اجمالي الناتج الخام للفترة 1974-2010, جامعة بشار, الجزائر.

-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية,(2017)، تقرير الاستثمار العالمي.